تقييم قدرة تجارب الحفاظ المحلية على التكيّف مع المواثيق الدولية /المدرسة الغسّانية بحمص كحالة دراسية/

م.وسيم جروج[1]

الملخص

إنّ تداخل سياسات التعامل مع المباني التاريخية وتوجهات عمارة ما بعد الحرب هو شيء متوقع الحدوث، فالجوانب التقنية للحفاظ سهلة الحل أمّا الفلسفية فتبقى أكثر تعقيدًا، لأن الحفاظ كمفهوم غير قادر على التجاوب مع الواقع الذي نعيش فيه، فإذا فشلنا اليوم في تقييم ما تمّ انجازه فقد نواجه غداً مشكلة في الإجابة عمّا نريد حمايته؛ لذلك فمن الضروري تقديم إجابات تجعل السكان يفكرون بطريقة لم يعتادوا عليها من قبل، ليس لأنهم يريدون الاستفادة من واقع الدّمار كفرصة لتصحيح الأخطاء فحسب بل لأنهم أيضاً يرغبون في رؤية أشياء من ثقافاتهم وذاكرتهم، ومن هنا تأتي أهمية البحث في محاولة لتقييم تجربة حفاظ اكتملت للمدرسة الغسّانية بحمص ومدى ملائمة مُخرجاتها للمواثيق الدوليّة، إدراكاً لحقيقة أن تحليل كلّ تجربة يعلمنا درساً جديداً يتيح لنا الاستمرار في سد الفجوات بين المعرفة والممارسة.

الكلمات المفتاحية: الحفاظ، المبنى التاريخي، التقييم، حمص، المدرسة الغسانية.

[1] مهندس معماري

Evaluate the ability of local conservation experiences to adapt for international charters / Al-Ghassaniah School in Homs as a case study /

En:Waseem Jarrouj[(1)]

Abstract

The overlap of policies dealing with historic buildings and post-war architecture is something that is expected to happen. The technical aspects are easy to solve, while philosophical is complex, conservation as a concept is unable to respond to the current reality. If we fail today to evaluate what has been accomplished, then in the future we will collide in answering what we want to conserve. It is necessary to give the inhabitant answers that cause them to think in a deep way, not only they want to take advantage of the reality as to correct mistakes, but also want to see things from their culture. The research importance is an attempt to evaluate an experiment that has been performed for the Ghassaniyeh School, the suitability of the outputs to charters. Realizing the fact that analyzing every experience teaches us a new lesson to bridge the gaps between knowledge and practise.

Key words: Preservation, Historical building, Evaluation, Homs, Al-Ghassaniyeh School.

[(1)] Architect

1- المقدمة:

كثيراً ما تؤدي الصراعات العنيفة إلى تدمير البيئات التاريخية، باعتبار أنّها نوع من الكوارث التي تختلف قليلاً في آثارها المادية عن تلك الناتجة عن الظواهر الطبيعية[1]. ولكن إنّ تدمير هذه البيئات لا يجسد دائماً الفشل والموت في نهاية المطاف ؛ بل على العكس، يمكن أن يسمح لها بالتحول إلى هياكل حضرية أقوى ذات هويّة أكثر وضوحاً [2] ؛ كما يؤدي بالنتيجة إلى تعزيز الروح المعنوية للمجتمعات؛ وفي هذا السياق نجد أن هنالك اتجاهين: يصرّ الأول على أنّ المدن ليست متاحف أو معارض للتراث؛ فلا يجب أن تتم المساومة على التنمية والوقوف بوجه الحضارة؛ في حين يرى الآخر أنّه لا ينبغي للحياة أن تكون مدفوعة فقط بمفهوم نفعي مادي، دون السعي وراء الجمال الموجود في هذا التراث [3]. بغض النظر عن الاتجاه الأنسب؛ فالسؤال المطروح اليوم هل تمّ تحقيق الهدف؟ تتطلب الإجابة فحصاً لآلية العمل ونتائجه؛ وهذا بالضبط ما يسمّى بالتقييم.

مشكلة البحث: باعتبار التقييم من أعقد المراحل الإجرائية في إطار أي عملية تحليلية لأنه سيجري لكل من الآلية والنتائج في آن واحد لتقييم أحدهما أو كليهما معاً[4].

فإن المشكلة تكمن في غياب هذا التقييم والتردد باتخاذ القرار لتحديد آلية حفاظ مناسبة لمبنى تاريخي متضرر، فعلى الرغم من وجود اتفاق في ضوء المواثيق الدولية للتراث؛ إلا أنّه يبقى مرهوناً بتصورات ورؤى أصحاب المصلحة (المختصين/ السكان)، وهذا يؤدي بدوره لحالة من الاستقطاب المترافق بعدم الرغبة في خوض أي عمل محفوف بالمخاطر.

الأهميّة: تكمن أهمية البحث في مشكلة تحديد الأساليب الصحيحة/المناسبة للحفاظ على المباني التاريخية المتضررة بالحرب من خلال تقييم تجربة حفاظ اكتملت لمبنى المدرسة الغسّانية بحمص بعد التدمير، ومدى ملائمة مُخرجاتها للمواثيق الدوليّة بهدف معرفة ما حملته هذه التجربة من نقاط قوة وضعف في محاولة للوصول إلى ضوابط يمكن الاستئناس بها لتلافي الأخطاء المتوقع حدوثها مستقبلاً في التعامل مع المباني قيد الترميم بالتوازي مع احترام ذاكرة المكان.

الهدف: يهدف البحث إلى محاولة صياغة استراتيجية حفاظ عبر استخدام التقييم لتحويل الإطار المفاهيمي المصاحب للمواثيق الدولية إلى أداة منهجية تتناسب مع مخرجات الحرب في حمص القديمة، ويمكن استخدامها كنواة لاستراتيجية أوسع مع إمكانية تعميمها لاحقاً.

منهجية البحث:

المنهج الوصفي من خلال الملاحظة والمعاينة وجمع البيانات. المنهج التحليلي المقارن:في مقارنة أساليب الحفاظ المعتمدة مع المواثيق الدولية، بعبارة أخرى سيتم دراسة الحالة بعد الدمار ومن ثم دراسة مدى ملائمة الأسلوب الذي تم اختياره للترميم وإعادة البناء. المنهج الاستقرائي: في وضع المقترحات والخطط ومحاولة تعميمها.

2- الأدبيات:

بالعودة قليلاً للوراء نجد أن تجربة الحفاظ لم تنشأ بشكل فعلي حتى القرن التاسع عشر في أوروبا؛ وقامت على مبدأ الترميم [Restoration] وإعادة الإنشاء، حيث إنّ الخسارة التي لا رجعة فيها للآثار دفعت بـ (فيكتور هيجو)[1] (1802–1885) إلى النضال بشغف ضد هذا التدمير في كتابه الحرب على الدمار/ الحطام (Guerre aux démolisseurs)؛ وأعرب عن أسفه لتحوّل المدينة التقليدية لشيء مختلف نتيجة التقدم الصّناعي والكثافة السكانية، أعقب ذلك ظهور أصوات تحذيرية لهذه

(1) (Victor Hugo) كاتب ومسرحي وروائي فرنسي رومنسي.

التغييرات الجسيمة أمثال (جون روسكين)[2] (1819– 1900 م؛ الذي توقع نتائجها بقوله: "إن الطّابع الغريب للشّر الذي يحدث في هذا العصر هو عدم قابليته للإصلاح". في حين كانت فكرة التقييم التحليلي للمدينة هي نقطة الانطلاق لـ (باتريك جيديس)[3](1854–1932) في كتابه (Evolution in Cities) ويعني (التطور في المدن)؛ الذي دعا فيه لاستكشاف تأثير المدينة التقليدية على رفاهية السكان باعتبارها بيئة إيجابية في تكامل متوازن بين الطبيعة وما صنع الإنسان[5] وهذا ما يتقاطع مع ميثاق واشنطن(1987) م كما سنرى لاحقاً؛ واستمرت الأحداث على هذا المنوال بين شدّ وجذب حتى انعقاد مؤتمر أثينا(1931) م الذي اعتبر بداية التعاون الدولي حول مواقع التراث؛ تلا ذلك فترة الحرب العالمية الثانية حيث لم تكن الاستجابة للدمار هي نفسها في كل مكان؛ وتقدم لنا المدن البولندية أمثلة رائعة على تجديد ليس فقط الهياكل الحضرية، ولكن أيضاً روح الأماكن لمجتمعات جديدة من المهاجرين [6]؛ بالمحصلة فإن تغير طابع الصراعات والكوارث اليوم يؤدي إلى إعادة النظر في النُهُج التقليدية إزاء تقديم المساعدة لبرامج الحفاظ عبر تحديد طرق وأساليب التدخل مع خصوصيّة كل حالة؛[7] حيث إنّ الدراسة الموضوعية والتحليل العلمي للمصادر والبيانات والمعطيات التاريخية هي الأداة الموجّهة لإتخاذ القرارات المناسبة في حالات إعادة الإحياء والتوظيف والترميم والصيانة [8]. وفي هذا النطاق يشرح المعماري رهيف فياض[4] ذلك من زاوية أنّ تأثير الدمار على البناء القائم يعني بالنتيجة على مجموع النسيج الحضري بقوله" علينا أن نعيد البناء كما كان بقدرته على الاندماج في المكان وليس كما كان، وبلغته المعمارية الثقافية"[9]. ولكن لماذا يجب القاء اللوم دائماً على الحروب التي سرعت وتيرة الدّمار، هل امتلكت المدينة التاريخية برنامج حفاظ شامل ينبثق منه خطوط عريضة للترميم المادي؟!؛ ويؤدي دوره في زيادة الوعي بالقيمة الجوهرية للمباني المستعادة؛ عبر تشجيع إعادة الاستخدام كوسيلة لتحفيز التجديد المستدام، كما حدث في ايران حيث امتلكت شركة (UDRC) للتطوير الحضري والإنعاش التابعة لوزارة الإسكان في الجمهورية الاسلامية العديد من المشاريع الرائدة في مجال التجديد الحضري عبر إدخال سياسات رسمية تهدف للسيطرة على التنمية في البيئات التاريخية والحفاظ على النسيج المتبقي؛ كمشاريع الحفاظ في مدينة أصفهان بالتعاون مع برنامج الآغا خان للعمارة[10]. إشكالية للطرح والحل: وفقاً لمنطق (ليبّس وودز)[5] (1940-2012) لا ينبغي إجبار المدن التي دُمّرت بفعل إنساني أو لسبب آخر على العودة إلى حالتها السابقة كما لو أنّ شيئاً لم يحدث،لأن هذا العمل يعني محو التاريخ والذاكرة ؛ بدلاً من ذلك يجب أن تعبّر هذه المدن عمّا مرت به [11]؛ ولكن في الوقت نفسه هنالك خطر من زرع ذكريات زائفة تتوافق مع أعراف ما بعد الدمار؛ عندها يمكن قراءة التاريخ المعاد بناؤه كوثيقة أصليّة من الماضي الذي تمّ تزويره [12].

الشكل(1) موقع المدرسة في حمص القديمة [6]

(2) (John Ruskin) كاتب وشاعر وفنان وناقد بريطاني.
(3) (Patrick Geddes)خبير، بيولوجي اسكتلدني في تخطيط المدن.
(4) رهيف فياض: معمار وأستاذ في الجامعة اللبنانية.
(5) (Lebbeus Woods) مهندس وفنان أمريكي.
(6) شركة (ESRI) الأمريكية لنظم المعلومات الجغرافية.

3- حمص القديمة: تمتلك المدينة نمطاً معمارياً خاصاً في كلّ معالمها، ورغم التطور المتسارع، فإنها مازالت تحافظ على طابعها التاريخي المتمثل في أزقتها وحجارتها السوداء.[13] حيث جرى استخدم الحجر البازلتي في أبنيتها العامة والخاصة بالاضافة لاستقدام الحجر الكلسي الأبيض، فعكست حدّة السواد مع نقاوة البياض تضاداً لونياً جميلاً يصل لحد الإبهار، وكان للمهندس أنيس الرئيس[7] الفضل في إدخال طراز معماري قائم على قواعد هندسية وفنية [14]؛ فكانت النتيجة طابع معماري مميز لهذه المباني. الوضع الراهن للمدينة يمكن تقييمه وفق اتجاهين: الأول يدرك أنه لم يعد هناك مدينة قديمة بسبب الأحداث عبر التاريخ وكذلك جهل المواطنين؛ الثاني يرى بالرغم من التدمير والكوارث إلاّ أنّه لا يزال يوجد لدينا مدينة قديمة ومن واجبنا إعادة إحيائها[15]. وبالمحصلة فنحن أمام مسؤولية مضاعفة تتجلى الأولى بمعالجة أخطاء ما قبل الحرب والثانية بالحرب نفسها. وفقاً للتقرير الصادر عن الأمم المتحدة [UN-Habitat]، فإن تدمير النسيج العمراني في المدينة القديمة يعود لثلاثة عوامل: الأول هو الضرر الناتج عن المعارك، الثاني مباني متضررة أساساً نتيجة الاهمال والثالث يعود لدوافع شخصية.[16]

3-1 المدرسة الغسانية: كانت بداية المدرسة عام (1887) م وقُدّر لها الاستمرار بجهود أبناء المدينة ؛ فرغبةً بالحصول على الدعم المادي والمعنوي لبناء وتوسيع المدرسة؛ الصورة (1) ،أرسل المطران أثناسيوس عطا الله (1886-1923) في طلب المعونة من الباب العالي في 11 أيار 1893م، كما تقدم بطلب آخر للجمعية الامبراطورية الروسية[8] التي أحالته إلى وكالتها في الناصرة فحضر بإيعازها المدير العام (اسكندر ياكوبوفتش) يرافقه مدير مدرسة الناصرة [9]، فرأيا في هذه المدرسة ما يشجع على تسلّمها[10]، وبعد أن دارت المفاوضات بين المندوبين تمت الموافقة على ذلك عام 1896 م.[17]

المدرسة الغسانية (حي بستان الديوان):(11) تمّ افتتاح البناء(المثال المدروس) في العام (1894) م بحسب اللوحة التأسيسية على المدخل؛ الصورة (2)، الموقع: حي بستان الديوان، شارع المطران اثناسيوس. الشكل(1)

الصورة (1) الواجهة الجنوبية للمدرسة- المصدر [20]

(1) المدرسة الغسانية (12)، (2) جامع الفضائل، (3) كنيسة الأربعين، (4) تعليم أساسي- روضة، (5) سكن حديث 3 طوابق،(6) نسيج تقليدي (سكن/ مطاعم) ،(7) المطرانية. المحور(A) هو المحور الرئيسي للحركة (مدخل)

الشكل (2) ربط البناء مع الجوار- الباحث.

التصنيف: مبنى أثري (وفق السجل العقاري)؛ كما ورد في مديرية المصالح العقارية: "عقار رقم /72/ المنطقة

(7) المهندس محمد أنيس بن الحاج حسين آغا، جاء إلى حمص في خلافة السلطان عبد العزيز 1879م. كان معتمداً من قبل السّلطان برتبة (باش مهندس) أي المهندس الرئيس.

(8) هي مؤسسة حكومية خيرية، علمية وثقافية روسية.

(9) اسكندر قزما خرّيج مدارس الآسية؛ أكمل دراسته في موسكو.

(10) كما تم الاشراف على (114) مدرسة في سائر بلاد الشام ومنها المدرسة الآسية بدمشق عام 1885م **[18]**.

(11) المبنى الأول هو مبنى مدرسة البنات بجانب كنيسة الاربعين؛ مقابل جامع الفضائل؛ افتتحت في العام 1894م ومازال بالخدمة، وهذا مثالنا المدروس؛ الثاني (الكلية الارثوذكسية) على بعد (200) م إلى الجنوب، (مدرسة داخلية سابقاً) ومازالت بالخدمة كمدرسة ثانوية.

العقارية الثالثة، مساحة العقار رقماً/1314/م^2، كتابةً: ألف وثلاثمائة وأربعة عشر متراً مربعاً. (12)

وصف العقار:عقار بناؤه من حجر مؤلف من طابقين فالطابق الاول يحتوي على سبعة محلات للتدريس وغرفتين وفسحة دار سماوية والطابق الثاني يحتوي على تسعة محلات للتدريس وحمام...، وهذا العقار من المباني الأثرية.

النوع الشرعي: وقف، الشكل (2)،(3).سجلت المدرسة الغسانية كمبنى أثري بالقرار 657/أ تاريخ 2002/10/17. وفيما يلي بعض الفقرات من **نص القرار**:" تسجل المباني الموصوفة بالعقارات ذوات الارقام(72،..) مع كافة العقارات المفرزة عنها، في حال وجود افراز، على المخطط المحفوظ لدى المديرية العامة للآثار والمتاحف–مديرية المباني في سجل المباني الأثرية نظراً لتميزها معمارياً وفنياً وتشكل نموذجاً لعمارة البيوت العربية التقليدية في مدينة حمص والتي تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين".(13)

البوابة الخارجية للعقار اللوحة التأسيسية

الصورة (2)

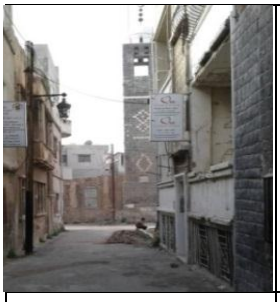

امتداد المحور (A) وجامع الفضائل – الباحث

الصورة (3)

الوصف العام: المبنى مربع الشكل مؤلف من طابقين بأبعاد (18×21) م تقريباً. المدخل الرئيسي للمبنى على الواجهة الجنوبية يتقدمه ثلاث درجات دائرية يؤدي لبهو عريض. أغلب الصفوف في الطابق الأرضي لها أبواب على الفناء الخارجي بالاضافة للداخلي،الطابق الثاني يتم الوصل إليه عبر درج داخلي من الجهة الشرقية. الشكل (3)

الملكية: لبطركية أنطاكية وسائر المشرق(وقف طائفة الروم) مثلها المدرسة الآسية بدمشق وتخضع لإشراف وزارة التربية.

3-2 أعمال الحفاظ / الصيانة الدورية (قبل الحرب):

لم يجر مشروع ترميمي متكامل للمبنى خلال فترة زمنية محددة؛ وإنّما صيانة دورية ومداخلات معمارية محدودة، ونذكر منها على سبيل المثال السقف الجملوني للطابق الأول؛(حيث أن النموذج التقليدي له: ألواح من الخشب السميك تفصلها عن بعضها مسافة /25/ سم تقريباً وفوقها ألواح متلاصقة من الخشب المسطح محاطة من الداخل بإطار خشبي؛ ثم يضاف له هيكل خشبي على كامل سطح البناء"جملون" ترصف عليها قطع الآجر وتشبك بعناية مع الهيكل).

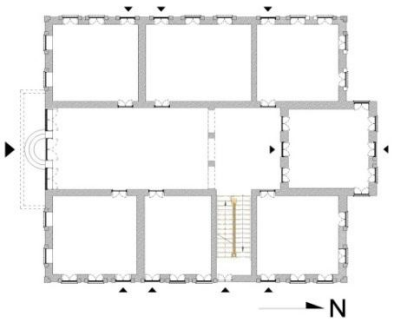

الشكل (3) الطابق الارضي، رسم الباحث

فخلال مشروع الحفاظ قبل الحرب(فترة التسعينيات وما بعدها) تمّ التخلي عن هيكل السقف المتداعي واستبداله بهيكل معدني متين، أيضاً تم استبدال ألواح الخشب

(12) أما العقار المجاور رقم /78/ ثالثة فهو كنيسة الاربعين الذي ورد وصفها في دائرة آثار حمص عام 1989م:" كتلة معمارية تتكون من كنيسة يجاورها بناء من جهة الشمال مستخدم حالياً كمدرسة، جميع المباني مبنية بالحجر البازلتي بأسلوب يمثل طراز العمارة في حمص خلال القرنيين الماضيين على الرغم من أن هذه الكتلة المعمارية ترقى لأواخر القرن التاسع عشر".

(13) دائرة آثار حمص.

المسطح[14] التّالفة، وفي الوقت نفسه تم إعادة استخدام الآجر"القرميد" الأصيل؛ كما جرى استبدال بعض النوافذ الخشبية بأخرى معدنية لا تتلائم مع الطابع العام للمبنى وهكذا..؛ بالمقابل لم يتم إجراء أي تعديلات جذرية على المبنى؛ حيث إنّ عمليات الحفاظ التي تمت في هذه المرحلة أو ما سبقها في العقود الماضية يمكن وضعها في السياق الإسعافي المفيد.

3-3 المدرسة بعد التدمير: تضرر السقف الجملوني بشكل كبير، وتأثرت جميع الواجهات بشكل متفاوت ولكن الضرر الأكبر كان في الواجهة الجنوبية حيث تسببت الانفجارات بانهيار القسم الأيسر من الجدار العلوي وفقدان المرفقات بالإضافة لضياع قسم كبير من المنجور الأصيل لكامل البناء[15]. الصورة (4)

الجدول (1) الذي يوضح تحليلاً للواجهة الجنوبية كمثال.

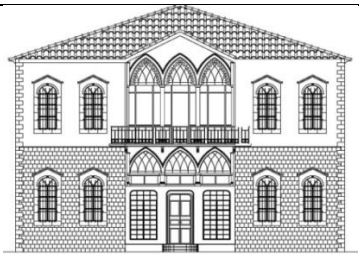

الشكل (4) الواجهة الجنوبية قبل الحرب – رسم الباحث

الصورة (4) الواجهة الجنوبية بعد الحرب، 2014 [16]

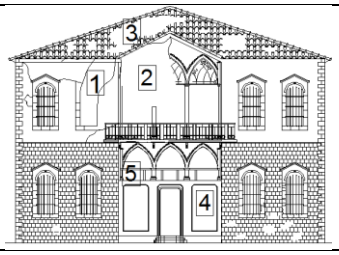

الشكل (5) أضرار الواجهة بعد الحرب– رسم الباحث

1	انهيار جزئي للجدار العلوي مترافقاً بتشققات كبيرة.
2	فقدان أجزاء من الأقواس والزخارف وتضرر النوافذ.
3	انهيار جزئي للسقف مع فقدان المرفقات...
4	فقدان النوافذ والأبواب الأصيلة جزئياً..
5	أجزاء متبقية من الاطارات الخشبية الأصيلة.

3-4 مشروع الحفاظ (بعد الحرب):

قام السيد محافظ حمص بوضع حجر الأساس للبدء بعمليات الترميم (الابتدائية والروضة) وفق منهجية تعكس القيمة الرمزية والمعنوية للمبنى حيث تم التعامل معه على أنّه واقع تاريخي له وجوده الثقافي الغير مكتمل نتيجة التدمير ومن الأجدى الحفاظ عليه لقيمته.

(14) لا يتسع المجال للخوض في جميع التفاصيل.

(15) اعتمد الباحث على جمع البيانات بعدة طرق منها التقاط عدد معين من الصور الرقمية للجزء المراد توثيقه من زوايا ومسافات مختلفة ؛ ولكن في الأقسام العلوية كان التوثيق صعباً بسبب الارتفاع وشدة الانهيار، كما تمّ تحقيق فهم شبه كامل للهيكل من خلال التوثيق التاريخي، وأيضاً تمّ توصيف لمواد البناء ولكن هذا المجال ليس موضوع هذا البحث.

(16) موقع المدرسة الغسانية.Al-Ghassanyeh school Homs

الجدول (2) الذي يوضح المنهجية بعد الحرب–الباحث

المنهجية: ابراز المظهر الكامل للمبنى في فترة إنشائه الأولى أو فترة محددة من تاريخه؛ بالنتيجة فقد تمّ اعتماد الأسلوب التكاملي للترميم الشامل. الصورة (5)

التنفيذ: دائرة العلاقات المسكونية، مبادرة " نبني" [17] وقد تم وضع حجر الأساس لعمليات الترميم: 13 تموز 2015.

الصورة (5) الواجهة الجنوبية بعد الترميم المصدر (18)

الجدول (3) مقارنة لعمليات الحفاظ –الباحث

الحفاظ	قبل الحرب	بعد الحرب
الهيكل	أعمال صيانة / تدعيم للجدران	دمج وتقوية حسب الضرر،إعادة البناء
النوافذ الابواب	استبدال / صيانة الأخشاب الأصيلة.	استبدال لأغلب العناصر الخشبية.
السقف	استبدال وفقاً للحالة الاصيلة (مع الحفاظ على الآجر الأصيل)	عملية تكامل للسقف والهيكل الداعم له (وفق الشكل الأصيل)
المواد	تقليدية وحديثة	تقليدية وحديثة

4- المناقشة: 4-1 على صعيد القوانين والتشريعات المحلية؛ وبما يخص استخدام مبنى تاريخي؛ وفقاً للمادة/18/ من قانون الآثار السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم/222/ تاريخ 1963/10/26 مع جميع تعديلاته:" تبقى المباني التاريخية المسجلة التي لا تملكها الدولة تحت يد مالكيها على أنه لا يجوز لهم استخدامها في غير الغاية التي أنشئت من أجلها..." لقد حافظ المبنى على وظيفته الأساسية كمدرسة بدون تغيير لأكثر من (125)عام والنتيجة واضحة. المادة/107/ من نظام ضابطة البناء المعدّل لمدينة حمص تاريخ 2011/10/24:"... الأبنية الواقعة في المدينة ولها صفة التراث بموجب القوانين الصادرة عن الجهات المختصة لا يسمح بالهدم فيها؛ يسمح بالترميم عند الضرورة وتحت إشراف مديرية الآثار بما يتلائم مع طرازها المعماري والمواد المستعملة..." لقد جاءت المنهجية المعتمدة في المثال متوافقة تماماً مع القوانين المحلية.

4-2 على صعيد القوانيين والتشريعات الدولية[19]:

إن بنود مؤتمر أثينا(1931) البند/1/:" عندما يكون الترميم واجباً نتيجة الإهتراء بفعل عوامل الزمن أو التّدمير، يجب احترام والإبقاء على النواحي التاريخية والفنية للمباني دون إهمال أي أسلوب لأية فترة تاريخية". وهذا ما حدث بالضبط، حيث تمّ استخدام مواد البناء الأصيلة والاستكمال بالمواد التقليدية والمعاصرة عند الضرورة، كما جرى التقيّد بالأبعاد والمقاييس للتفاصيل المعمارية وتغليف العناصر التاريخية كالسابق، وبالتوازي مع ذلك جرى استخدام ما تبقى من المنجور المتضرر بعد صيانته؛ ويتوافق هذا العمل مع ميثاق الايكوموس(شلالات فيكتوريا) 2003، معايير العلاج البند 15/3 : "يجب، قدر الإمكان، العمل على إصلاح الأجزاء التالفة بدلا من استبدالها" كما جرى في أعمال الحفاظ على السقف قبل الحرب؛ الشكل(6)، إذاً هي نقطة إيجابية في الحفاظ على الطابع التاريخي ولكن بالمحصلة لم تحترم أصالة المبنى؛ فيما يتعلق بالنوافذ

(17) (الوكالة السورية للأنباء- سانا) https://www.sana.sy
http://albaathmedia.sy

(18) أرشيف الجمعية التاريخية السورية بحمص 2018

(19) استعراض لأهم المواد والتشريعات.

المعدنية المضافة على الواجهات كما ذكرنا سابقاً، وبإجراء تقييم عام يعتبر هذا العمل متوافقاً إلى حد ما مع البند السابق من ميثاق أثينا. الصورة (6)؛ إن مقارنة مع البند/4/ من وثيقة أثينا "لقد رحب الخبراء بالاستخدام الحصيف للمواد المتاحة وذلك للإستخدام في التقنيات الحديثة خاصة مادة الخرسانة المسلحة" وهنا يلاحظ استخدام مادة البيتون في الأسقف والجدران بهدف التدعيم، وبطبيعة الحال جاءت هذا العمل متوافقاً مع هذا البند. أما عند مقارنة العمل نفسه بالبند /2،/10/ من ميثاق البندقية 1964م "يمكن تقوية النصب باستعمال طرق وتقنيات علمية حديثة "، "عندما تثبت أن الأساليب التقليدية غير ملائمة فإن تقوية مبنى ما يمكن تحقيقه بأي أسلوب حديث للصيانة". وهنا جاءت النتائج مناسبة إلى حد ما؛ بما معناه جرى إعطاء الإذن (سواء استخدام البيتون أو استبدال هيكل دعم "الجملون" الخشبي بالمعدني مثلاً).

الصورة (6) المعالجات التي تمّت على الواجهة [20]

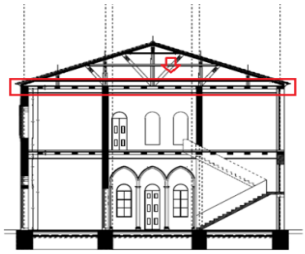

الشكل(6) مقطع (شرق-غرب) الذي يوضح الهيكل الداعم للسقف- رسم الباحث

(20) المصدر: موقع الجمعية التاريخية بحمص.

أمّا موضوع إعادة الاستخدام: مقارنة ببند ميثاق البندقية المادة/5/ "إن تسهيل الحفاظ على المعالم التاريخية يتم من خلال استخدامها في بعض الأغراض المفيدة من الناحية الاجتماعية، إلا أنّه ينبغي ألا يغير من تصميم البنية الموجودة على المباني.. "بالضبط هذا ما حصل حيث جرى إعادة استخدام المبنى بنفس الوظيفة التعليمية واستمر كذلك ؛ وبعد الحرب عادت له وظيفته الأصيلة، إلاّ أنّه جرى إغلاق بعض النوافذ على الواجهتين الشرقية والغربية من فترة ما قبل الحرب كما يبدو[21]، كذلك من المحتمل أن تكون قد حدثت تغييرات وعلى نطاق ضيق في التقسيمات الداخلية للمبنى في الماضي، بدليل الاختلاف بين الطابقين ؛ وهذا غير مقبول بدون مبرر منطقي، وأمّا موضوع الإبقاء على هذه التعديلات إن كانت قد حدثت فعلاً فهو متوافق تماماً مع البند /16:3/ من وثيقة مبادئ التحليل والترميم المنعقد في شلالات فكتوريا لعام 2003" عندما تغدو النقائص والتعديلات جزءاً من تاريخ المبنى يجب إبقاؤها بحيث لا تؤدي لتدهور سلامة المبنى". وبالتالي فمعظم "التجاوزات" في المبنى(الغاء نافذة، استبدال منجور خشبي،..) والتي تعود لفترات سابقة أصبحت جزءاً من تاريخ المبنى؛ الشكل (7-1)، (7-2).

الملفت للإنتباه هنا البند /7/ من اتفاقية أمستردام للحفاظ على التراث الأوروبي (1975)"الصيانة والحفظ الكامل يشجع بواسطة طلب إعادة الاستعمال للوظيفة السابقة والاختيار الصحيح للوظيفة المناسبة"؛ توافق كامل مع هذا البند حيث تم إعادة استخدام المبنى بوظيفته السابقة. بالعودة لأهمية المبنى كقيمة معنوية لارتباطه بأحداث تاريخية هامة بإجراء تقييم وفق المادة/1/ من ميثاق البندقية "مفهوم المعلم هو دليل على حضارة معينة أو تطور مهم أو حدث تاريخي".

(21) فإذا فرضنا جدلاً عدم وجود هذه النوافذ منذ تأسيس المبنى فإن غيابها بالنتيجة يؤثر على توازن وانسجام الواجهات في طراز المبنى الأصيل.

محقق تماماً لما يمثله المبنى على تقاطع مصالح وتعاون لعدة دول في فترة تاريخية معينة شكلّ حدثاً تاريخياً انعكس بالفائدة على أبناء المدينة.

إن مقارنة بالمادة/9/ من ميثاق البندقية "يجب أن يكون أي عمل إضافي لا غنى عنه للتركيب المعماري متميزًا ومعاصراً" لقد تم الحفاظ على النوافذ الأصيلة وصيانتها باستمرار، ولكن نتيجة الإهتراء والعوامل الخارجية وصل بعضها إلى نقطة اللاعودة ؛ مما اضطر إدارة المدرسة لاستبدالها بنوافذ زجاجية معدنية بما يتماشى مع الخطوط العامة للواجهة ولكن لم تنسجم مع طابعها، وبالنتيجة هذا متوافق مع المادة السابقة ومع البند /16:3/ من وثيقة مبادئ التحليل (شلالات فكتوريا) كما ذكرنا سابقاً.

إن المادة/1/ من ميثاق واشنطن للحفاظ على المدن والمناطق التاريخية (1987) :"الحفاظ على المدن والأحياء التاريخية (حتى تكون فعالة) يجب أن تكون جزء من سياسة عامة متجانسة مع التطور الاقتصادي والاجتماعي".

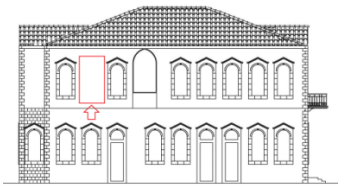

الشكل (7-1) الواجهة الغربية، رسم الباحث

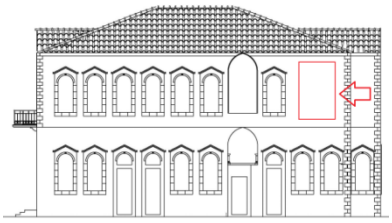

الشكل (7-2) الواجهة الشرقية، رسم الباحث

وهذا ما تحقق فعلاً فبالرغم من الحرب ومخرجاتها تم اعتماد توجّه عام من قبل مديرية الآثار ومنظمات المجتمع الأهلي لإعادة ترميم الأسواق الأثرية والعديد من المباني التاريخية كان هذا المثال أحدها؛ في الوقت نفسه لو دققنا في المادة /3/ من هذا الميثاق "مشاركة وإشراك السكان أمر مهم في إنجاح برنامج الحفاظ ويجب عليهم أن يكونوا حاضرين في كل ظرف وطور للبرنامج." كان السكان حاضرين في كل مراحل الحفاظ يتابعون بشغف ما يجري لارتباط هذا المبنى بذاكرتهم، حتى أنّ أغلبهم كانوا طلاباً سابقين في هذه المدرسة. وبالتدقيق في المادة/2/ من ميثاق واشنطن:"تتضمن الخصائص التي يجب حمايتها الشخصية التاريخية للمدينة أو المنطقة العمرانية... كما يتضح في المساحات الأرضية والشوارع..والمظهر الرسمي للأبنية.." هنا تمّ الحفاظ على الطابع العام للمبنى وابراز مظهره الكامل في فترة إنشائه الأولى أو فترة محددة من تاريخه كما ذكرنا سابقاً بما في ذلك الواجهات والارتفاعات؛ والأهم من ذلك العلاقات العمرانية بين المبنى وجواره من الفراغات المفتوحة والأبنية المجاورة؛ الشكل(2). أمّا النقطة الأهم فهي المادة /10/ من الميثاق السابق:"إذا كان هناك تغير لتحسين أي معلم تاريخي غير منقول أو بناء مبنى جديد، فإن أي إضافة يجب أن تحترم التنظيم الفراغي الموجود، يعني المقياس والحجم ومساحة الأرض." بالإضافة لمبنى المدرسة؛ إنّ الذي جرى فيما بعد هو الحفاظ على الكتل التاريخية المجاورة وإعادة ترميمها بما في ذلك مسجد الفضائل الأثري بعد تهدم مئذنته وكنيسة الأربعين شهيد ومبنى المطرانية، كما لم يطرأ أي تعديل على أبعاد مساحة الفراغات/ الفناءات.

5-نقاط القوة والضعف في مشروع الحفاظ:

- القيمة التاريخية والرمزية للمدرسة كمبنى تاريخي وكحدث رمزي عاصر فترة هامة في حياة المدينة وساهم في تخريج العديد من الأجيال.

– استمرارية الاستخدام طوال فترة (125)عام ضمنت حماية المبنى من خلال الصيانة الدورية، وبعد الترميم تمّ تكرار الاستخدام بنفس الوظيفة الأصيلة.

– مواد البناء:

أعيد استخدام مواد البناء الأصيلة بعد معالجتها وجرى الاستكمال بمواد البناء التقليدية وبأيادي وطنية مع بعض الاضافات المعاصرة كما ذكرنا سابقاً.

– الخدمات:

بعد مشروع الحفاظ الأخير تم اعتماد نظام التدفئة المركزية، وبذلك تم استبعاد أنابيب المدافئ المتسببة بالتلوث البصري على الواجهات. وأيضاً جرى الإبقاء على تمديدات الكهرباء والانترنت بشكل خارجي دون الحاجة للحفر في الجدران الحجرية إلا للضرورة القصوى.[22]

– ذاكرة المكان:

حافظ المبنى على طابعه الأصيل بالرغم من بعض التعديلات في فترات سابقة ولكنها لم تؤثر على الصورة البصرية له، وعلاوةً على ذلك حافظ السكان على تعلقهم العاطفي بالأماكن التي ارتبطوا بها منذ عقود طويلة. نقاط الضعف: تجاهل ذاكرة الحرب: "لا ينبغي إجبار الأماكن التي دُمّرت.. على العودة إلى حالتها السابقة.. ،لأن ذلك يعني محو التاريخ والذاكرة.." وبالتالي كان الحفاظ وفقاً للشكل الأصيل هو تجاهل لفترة هامة في تاريخ المبنى كما حدث في وارسو بعد الحرب؛ حتى إنّ هذا الخيار له ما يبرره أحياناً.

الجدول رقم (4) الذي يوضح مدى ملائمة مشروع الحفاظ للمبنى بعد الحرب مع المواثيق الدولية – الباحث

المواثيق الدولية			درجة التوافق		
الميثاق	التاريخ	البند	ضعيف	متوسط	جيد
أثينا	1931	1		■	
		4			■
البندقية	1964	1			■
		5		■	
		10		■	
		9			■
أمستردام	1975	7			■
ايكو موس	2003	15:3		■	
		16:3			■
ميثاق واشنطن	1987	1			■
		3		■	
		2،10			■

6– النتائج:

▪ إن دور المواثيق الدولية في حماية التراث الثقافي ممكن فقط من خلال استيعابها في قوانين الدولة ومواءمة هذه القوانين مع الأعراف المجتمعية؛ ولكن في حال عدم وجود أي اتصال أو تنسيق سوف تبقى هذه المواثيق منفصلة وضمن مسارات مختلفة لأن المعايير المنفصلة أو الجزئية لاتستطيع أن تتماشى مع حجم وتعقيد المشكلات الموجودة، وفي هذا السياق نلاحظ انسجام المادة /18/ من قانون الآثار السوري بما يتعلق باستمرارية الاستخدام لأغراض مفيدة مع المادة/5/ من ميثاق البندقية.

▪ لا تقدم المواثيق الدولية جواباً نهائياً عن الطريقة الأمثل في الحفاظ نظراً لخصوصية وتفرّد كل حالة ولكنها دليل توجيهي يساهم في التخطيط المسبق لأي مشروع حفاظ.

▪ ربّما تكون منهجية الحفاظ هنا؛ قد اقتربت من التجربة البولونية في إعادة المبنى للشكل الأصيل أو حتى ذهبت خطوة للأمام بموضوع استمرارية الاستخدام بنفس الوظيفة.

[22] **عند تأسيس المبنى لم يكن هنالك تمديدات كهربائية.**

▪ قد تكون بعض المواد الأولية الضرورية لمشروع الحفاظ مستوردة كالحديد، ولكن التصنيع والتركيب محلي وبالتالي تمّ إنجاز العمل بخبرات وطنية وبموارد ذاتية.

▪ لقد تم دراسة المبنى وتحديد نسبة الأضرار ولكن من الصعوبة بمكان تحديد التاريخ الدقيق لعمليات الصيانة السابقة (قبل الحرب).

▪ إنّ منهجية البحث العلمي التي تم اعتمادها هنا، لا تعني العثور عن مواد مطابقة من المواثيق الدولية واسقاطها على المثال المدروس، بل هي محاولة لتقييم الحالة والطريقة التي تم اختيارها لمشروع الحفاظ ومن ثم التوصل للنتائج؛ فجدوى عمليات الحفاظ لا يمكن أن تكون مقتصرة على رفع الوضع الراهن ومن ثم الترميم بل في إحداث تغيير إيجابي في تناول الموضوع إن أمكن ذلك.

▪ بالنتيجة، تعتمد استراتيجية الحفاظ الناجحة على الجانب الاجتماعي والتقني(الهندسي) في الوقت نفسه، وتخضع لتحدي كبير بين الحفاظ وفقاً للشكل الأصيل والتجديد، ومن هنا يأتي التقييم كضرورة حتمية لحسم الموضوع، فالعودة للمواثيق الدولية هو شرط لازم ولكنه غير كاف، ويبقى الموضوع نسبي وخاضع للنقاش.

7-التوصيات:

الاستعانة بخبرات المؤسسات الحكومية وكلية الهندسة المعمارية بالاشراف والعمل المشترك هي قضية مركزية، وضمان لنجاح أي مشروع حفاظ مستقبلي.

في كثير من الحالات، سيكون من الحكمة توفير الوقت بتدابير مؤقتة، على أمل تطوير تقنية أفضل مستقبلاً، خاصة إذا كان الانتظار والإهمال قد يضران بجهود الحفاظ الحضرية.

التأكيد على أنّ معالجة "حالة الإنسان" في جميع مراحلها هو غاية العمارة، فلا ينبغي أن نحتفل فقط بتصميمات المباني الجديدة، بل يجب أن نسلط الضوء أيضًا على التحولات المهمة التي حدثت في المساحات التي تعاني من صراعات كالمدينة التاريخية بعد الحرب.

8-الاستراتيجية المقترحة:

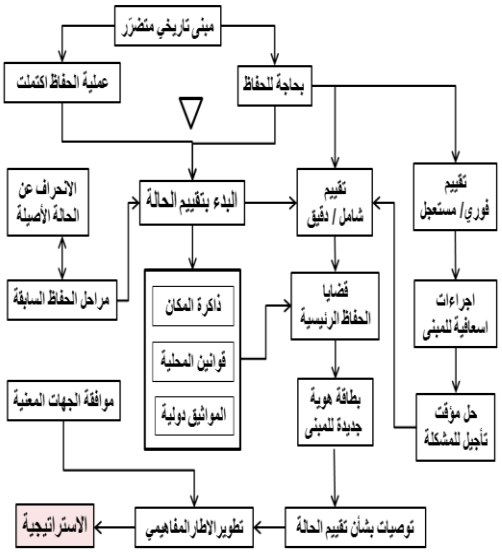

الشكل(8) المصدر :الباحث.

9-المراجع References

[1] Calame, J. Post-War Reconstruction: Concerns, Models and Approaches; Center For Macro Projects and Diplomacy; Roger Williams University: Bristol, UK, 2005; Volume 6.

[2] Rossi Aldo and Peter Eisenman. The Architecture of the City. Cambridge, MA: MIT Press, 1982.

[3] Fraticelli, V., Roma 1914-1929. La città e gli architetti tra la guerra e il fascismo, Roma 1982, 42ff.

[5] Francesco Siravo, conservation planning, The Road Less Traveled, conservation perspectives, volume 26 -number 2 - fall 2011-page 6

[6] Davies, N. Bo˙ze Igrzysko (God's Playground: A History of Poland), 7th ed.; Znak: Kraków, Poland, 2001

[10] The Aga Khan Award for Architecture" New Life for Old Structures " Isfahan and Yazd),urban Development and Revitalisation Corporation Tehran, Iran,1992,p 4

[11]Woods, Lebbeus,Aleksandra Wagner,and Michael Menser. Radical Reconstruction. New York: Princeton Architectural Press, 1997. P15

[12] W. G. Sebald, Air War and Literature' [1997], collected in his On the History of Natural Destruction (New York, 2003).

[16] Neighbourhood Profile OLD CITY OF HOMS ,June 2014, report for internal circulation only UN-Habitat Syria Office, UN.

[4] أ.د.م زياد مهنّا. أ.د.م غسان بدوان، المنهجية في تنظيم وتجديد المدن، كلية الهندسة المعمارية،جامعة دمشق، ص 18 بحث منشور على موقع عمارة 360 (موقع أ.د. زياد مهنا، الملف رقم 2)، تاريخ التصفح 2020/7/14.

[7] مفيد كمال الدين، مشروع إعادة إعمار سوريا، مقال منشور في الموقع الرسمي لجريدة سيريا ديلي نيوز 2013/7/25، تاريخ التصفح 9 تموز 2020

[8] المرجع رقم (4) نفسه.

[9] مقال بعنوان: أي إعمار تحتاجه ضاحية بيروت، جريدة الأخبار، العدد ٦٩ الجمعة ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٦، تاريخ التصفح 9 تموز 2020.

[13] بيطار، عبد الرحمن، أثار حمص العربية بين الواقع والطموح، حمص دراسات في تاريخها وأثارها، الطبعة الاولى، الفصل 11، 2018، ص 251.

[14] الزهراوي، نعيم سليم، العمارة الأبلقية الأثرية والتراثية في حمص (دراسة وثائقية)، الطبعة الاولى، 1996، ص11.

[15]المصري، أ.د.م.عماد، الارتقاء بالبيئة العمرانية في مدينة حمص القديمة "وجهة نظر وتجربة" بحث منشور في مجلة جامعة دمشق، المجلد الثلاثون، العدد الثاني 2014 ،ص 5.

[17]المدرسة الغسانية منارة للعلم والثقافة خلال قرن من الزمن ، تاريخ النشر 18 أبريل 2011،المصدر: Vacation & Tourism in Syria، تاريخ التصفح 7 تموز 2020

[18] حنا، د. عيسى ،" روسيا وفلسطين.. علاقات راسخة على امتداد القرون"، مقال منشور بصحيفة الارض المقدسة بتاريخ 15-1-2020 تاريخ التصفح 8 تموز 2020.

[19] الزهراوي، نعيم سليم ،أسر حمص وأماكن العبادة،الجزء الثاني ،الطبعة الاولى 1995،ص 177

[20] حسين آغا، محمد غازي، مدينة حمص وأوائل المهندسين في ظل الخلافة العثمانية، الطبعة الاولى 2005، ص280.

مواقع الانترنت:

المديرية العامة للآثار والمتاحف،الوكالة السورية للأنباء (سانا)

الجمعية التاريخية بحمص، المدارس الغسانية الخاصة.

https://www.sana.sy, http://albaathmedia.sy

http://ouruba.alwehda.gov.sy

Received	2020/8/19	إيداع البحث
Accepted for Publ.	2021/6/2	قبول البحث للنشر